الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.337

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٣٧

الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دروبنياك ..... (كرواتيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

افتتاح الدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٤.

قبل أن نتناول جدول أعمال اليوم الأول، أود، بالنيابة عن جميع أعضاء الهيئة أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام يان إلياسون، الذي يمثل الأمين العام هنا اليوم. وحضوره بين ظهرانينا دليل على أهمية هيئة نزع السلاح بشكل عام والتوقعات الكبيرة التي ترجوها الدول الأعضاء من هذه الدورة على وجه الخصوص.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، لإلقاء بيان افتتاحي.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأفتتح هذه الجلسة. يطيب لي بالطبع أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة أعضاء هيئة نزع السلاح بالنيابة عن الأمين العام. وأود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على دوركم بصفتكم الرئيس الجديد للهيئة. إن أمامكم بالتأكيد تحديات جسام.

وأتوجه إلى جميع الأعضاء، لا سيما الذين يحضرون الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح للمرة الأولى، مرحباً ترحيبا حارا بأحد العناصر الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. في الماضي، لطالما انبثقت عن هذه الهيئة توصيات ومبادئ توجيهية ومبادئ رئيسية فيما يتعلق بنزع السلاح. وحتى الحرب الباردة لم تحل دون إحراز تقدم في المسائل الحيوية ذات الاهتمام المشترك. ومع ذلك، بينما نجتمع اليوم، لا تزال الجمعية العامة

”قد حركها القلق إزاء عدم الثقة الذي يبتلي العالم ويؤدي إلى عبء زيادة التسلح والخوف من الحرب“ (القرار ٥٠٢ (د-٦)).

لم تُصغ هذه الكلمات اليوم، أو حتى في وقت قريب، بل قبل ٦٢ عاما. إنها جزء من الجملة الأولى من القرار ٥٠٢

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

(د-٦) الذي أنشأ الهيئة الأصلية في عام ١٩٥٢. وهكذا فإن جدول الأعمال يظل جزئياً هو نفسه.

صحيح أن الدور الذي تضطلع به الهيئة اليوم لا يشبه إلا قليلاً وظيفتها الأصلية المتمثلة في وضع المعاهدات. ومع ذلك، فإن الشواغل إزاء الثقة والطمأنينة لا تزال قائمة. وهي ما برحت تحول دون القيام بعمل جماعي من أجل المصلحة العامة بشأن عنصر بالغ الأهمية من عناصر جدول أعمال الأمم المتحدة. ونُصدم، ويحق لنا أن نصدم، حين نلاحظ ونعلم أن الإنفاق العسكري العالمي في يوم واحد فقط يعادل ما يقرب من ضعف الميزانية السنوية العادية للأمم المتحدة. ونشعر بالإحباط وخيبة الأمل عندما نواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي هي من الأهمية بمكان للملايين والملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، بسبب الافتقار إلى الموارد. ينبغي لنا جميعا أن ندرك، أن العالم مدجَّج بالسلاح والسلام ينقُصه التمويل.

نحن نرى أعراض انعدام الثقة والطمأنينة هذا في كل مكان حولنا. نراه في عدم نزع السلاح النووي أو عدم وجود خطط لتحقيقه، وفي السعي بلا هوادة لتطوير أسلحة أكثر تطورا. ونرى انعدام الثقة هذا في الارتفاع الهائل في الميزانيات العسكرية وفي الافتقار إلى الشفافية في مجال تجارة الأسلحة. التحدي الذي نواجهه يسير في حلقة مفرغة، إذ إن عدم إحراز التقدم في هذه الميادين يؤدي إلى المزيد من عدم الثقة والمزيد من مشاعر الريبة المتبادلة.

وبوصف الهيئة جهازاً فرعيا تابعا للجمعية العامة، فإنها في موقع بارز، وهي مكلفة ببدء عملية صعبة لكن تمس الحاجة إليها لإعادة بناء الثقة والاطمئنان بين الدول الأعضاء. ولا يوجد سبب يمنع تلك العملية من أن تبدأ اليوم، وفي هذه القاعة. ألا يمكننا أن نجد طريقة للاستفادة من بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في العام الماضي؟ يذهب تفكيري إلى النجاح في إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، وإلى العدد المتزايد من البلدان التي انضمت إليها وصدقت عليها. وأفكر في تنامي توافق الآراء العالمي بشأن العواقب الوجودية المترتبة عن احتمال استخدام الأسلحة النووية، وفي فيض المبادرات المبتكرة التي ما فتئ المجتمع المدني يأتي بها.

وكما نعلم من خلال أعمال الهيئة في دورتيها السابقتين، فإن كل بند من البنود الموضوعية في جدول أعمالها له صعوباته الخاصة به. والأعضاء يعلمون ذلك، بالطبع، حق العلم. ومع ذلك، هل يستطيع أحد التشكيك في حقيقة أن إحراز تقدم في أحد تلك المجالات يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تحقيق التقدم في المجال الآخر؟ من الواضح أنها نهج يعزز كل منها الآخر إزاء السلم والأمن الدوليين. وتشكل معا جوهر مفهوم نزع السلاح العام والكامل – وهو هدف نجده في أكثر من عشرة من المعاهدات المتعددة الأطراف، ويعترف به منذ زمن طويل بوصفه الهدف النهائي للأمم المتحدة.

المهارات التي تمس الحاجة إليها موجودة في هذه القاعة، ويجسدها الأعضاء أنفسهم. إنها المهارات الدبلوماسية، التي تسترشد بالسعي إلى الوصول إلى أرضية مشتركة والاعتراف المشترك بأن التعاون أجدى من الاستقطاب أو المواجهة. إنه معادلة الكلُ فيها رابح. وما زال من الممكن أن يكون ٢٠١٤ عاماً يكتب فيه النجاح لبناة الجسور من الدبلوماسيين في هذا العالم. ينبغي ألا يكون خيارنا هو ذلك البديل المتمثل في عصر ظلامي جديد، حيث ينتصر دعاة الخوف والبغضاء والتوجس من الآخر. لا يتوقع أحد أن يتمكن أعضاء الهيئة من حل جميع الخلافات. يجب أن يكون هدفهم هو إيجاد وسائل جديدة وتوسيع الأرضية المشتركة. فإن نجحوا، وكسروا الجمود الذي منع الهيئة من اعتماد مبادئ توجيهية أو توصيات منذ عام ١٩٩٩، فسوف يعقب ذلك إحراز المزيد من التقدم في مجالات أخرى في آلية نزع السلاح.

وكما ذكر الأمين العام بان كي – مون في مؤتمر نزع السلاح المعقود في كانون الثاني/يناير، لا تنتظروا تحرك الآخرين لتتحركوا؛ بل كونوا أول من يتحرك. وأرجو من الأعضاء أن يبقوا هذه العبارة في أذهانهم وهم يبدؤون الآن عملهم. فأنا لا أجد نصيحة أفضل أقدمها لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وهي تدخل عامها الثاني والستين. وأتمنى للهيئة أن تحرز تقدما، وبالطبع أن تحقق النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر بحرارة نائب الأمين العام على بيانه اليوم.

أود الآن أن أقدم بعض الأفكار بشأن العمل المقبل من وجهة نظر الرئيس، وبعض الملاحظات الاستهلالية.

يشرفني أن أخاطب الأعضاء بصفتي رئيس الهيئة في بداية الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤. في البداية، أود أن أشكر الدول الأعضاء على انتخابي رئيساً للهيئة، وأن أجدد الإعراب عن استعدادي لاستكشاف جميع السبل، والنظر في جميع المقترحات، والمشاركة في أي حوار يتطلبه الوصول بهذه الدورة إلى خاتمة ناجحة. وأتوجه بخالص الشكر إلى نائب الأمين العام على مخاطبته لنا اليوم، مؤكداً بذلك أهمية الاجتماع وجدول الأعمال المعروض علينا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير كريستوفر غريما، الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة، لما أبداه من تفان وما قام به من عمل لم يعرف الكلل بوصفه رئيسا للهيئة خلال عام ٢٠١٣. وأشكره على كل الدعم والمشورة القيمة التي قدمها لي. وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على كل ما بذله من جهود وما قدمه من مساعدة.

تصادف الدورة الموضوعية لهذا العام نهاية الدورة الثلاثية الأعوام، وهي جزء من جهدنا الجماعي للنهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. تصادف الدورة التي تبدأ اليوم أيضا مرور ١٥ عاما منذ أن وضعت الهيئة أي توصيات أو تدابير لبناء الثقة. دأبت الهيئة على الاجتماع العام تلو العام. وخضع بندا جدول الأعمال، في ميداني الأسلحة النووية والتقليدية، لنقاش مستفيض، ولكن بدون التوصل إلى نتيجة ملموسة منذ ١٩٩٩. لقد ظل هذان المجالان من مجالات الهيئة معطلين منذ وقت جد طويل، على الرغم مما يتمتعان به من إمكانات كبيرة. وفي المقابل، استطاعت الهيئة في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٩، أن تعتمد بتوافق الآراء ١٦ من التوصيات والمبادئ التوجيهية والإعلانات.

لذلك، إن ما يتأرجح في كفة الميزان عند هذا المنعطف هو مصداقية الهيئة ذاتها. فالهيئة الآن تجازف بتلاشي أهميتها. وأمامنا فرصة لإثبات خلاف ذلك.

إذا حكمنا على الهيئة على أساس سجلها وحده في هذا القرن، لربما خلصنا إلى نتيجة مفادها أن نزع السلاح لا يحظى تقريبا بالأولوية العالية الواجبة في جدول أعمال الأمم المتحدة، ولكن كلنا يعلم أن هذا ليس هو الحال. إن إيداع ١٨ دولة عضوا مؤخرا لصكوك تصديقاتها على معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية يجعلنا نقترب كثيرا من دخول المعاهدة حيز النفاذ، ويقيم الدليل على استمرار أهمية عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، وبعد اختتام دورتنا، سيُعقد هنا في نيويورك اجتماعان هامان في ميدان نزع السلاح: الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، والاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

إن نزع السلاح يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة وتوجد إرادة قوية فيما بين الدول الأعضاء لمواصلة البناء وتعزيز المعايير العالمية لنزع السلاح. وإن اختتام عدد من مؤتمرات الاستعراض بنجاح في السنوات الأخيرة إنما هو شهادة على ذلك.

اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين أكثر من ٥٠ قرارا تتعلق بنزع السلاح، وكانت عشرة منها تقريبا تتعلق بمسائل نزع الأسلحة النووية. وخمسة من بين تلك القرارات اتُخذت من دون تصويت، مما يبرز أننا نتشاطر نفس الآراء فيما يتعلق ببعض المسائل الفائقة الأهمية في هذا الميدان. وفي ذلك السياق، أود أن أركز على القرار ٢٥/٦٨ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ والقرار ٢٦/٦٨ بشأن توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)؛ والقرار ٢٧/٦٨ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ينبغي لنا أن نسعى إلى الخروج من المأزق ببناء الثقة في القضية المشتركة التي تم وصفها بمنتهى الوضوح في الوثيقة الختامية (A/S-10/2) الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وهي أول دورة استثنائية مكرسة بصورة كاملة لنزع السلاح. ولا بد لنا من الاستمرار في السعي إلى الأمن في نزع السلاح، وأود هنا أن اقتبس عبارة من الوثيقة الختامية.

بالنظر إلى أهمية مواضيع نزع السلاح، والإعلانات الجوهرية التي يتعين صدورها بصورة متكررة، وبغض النظر عن مدى وضوحها، من المهم التشديد على أن خطر انتشار الأسلحة النووية لا يزال يتهدد السلم والأمن الدوليين وينطوي على إمكانية أن تصل في النهاية تلك الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين، الأمر الذي يبعث على بالغ القلق. من المهم إبراز الحاجة المتزايدة إلى إحراز تقدم في مجالي نزع السلاح التقليدي والنووي؛ وينبغي لنزع السلاح وعدم الانتشار أن يسيرا جنبا إلى جنب؛ وتشكل أسلحة الدمار الشامل خطرا جسيما علينا جميعا، وخاصة في عالم يتعرض لخطر الإرهابيين. ويتعين على المرء في بعض الأحيان أن يشدد على الأمور الواضحة إذا أردنا المضي قدما. ونذكر بأن الهيئة، لمدة ١٥ عاما، لم تسجل رسميا في محاضر الجلسات حتى أكثر المسائل وضوحا.

ربما يقول البعض أن عدم تقديم توصيات على الإطلاق أفضل من إصدار وثائق ذات قيمة ضئيلة ومن دون مضمون جديد. وبالتأكيد لا يوجد ذرة من الحقيقة في ذلك. ولكن لم يعد العمل الورقي هو شاغلنا الوحيد، بل من الواضح أن ما يحتاج إلى تجديد هو الهيئة نفسها وعلاقتها. فعلى أضعف الأيمان يجدر بالهيئة أن تؤكد مكانتها داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

إن الهيئة لا تعمل في فراغ وينبغي أن ينظر إليها أزاء خلفية ميدان نزع السلاح الأوسع، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. من الجهة الأخرى، من المفيد أن نذكر أنفسنا بأن الهيئة ليست الجهة التي تتخذ قرارات ملزمة، بل هي بالأحرى هيئة تداولية. ومن الجدير بالذكر هنا أن قوتها الرئيسية تنبع من كونها هيئة فرعية للجمعية العامة، تتألف من جميع الدول الأعضاء. لذلك على الرغم من أن توصياتها بشأن نزع السلاح النووي وتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية غير ملزمة، إلا أنها تنطوي على سلطة عالمية. وينبغي للمداولات المجدية برعاية الهيئة أن توفر نهجا فعالا في رسم السياسة في مسائل نزع السلاح.

في الأسبوع الماضي، عممت الوثائق التحضيرية للفريقين العاملين التي أعدها رئيساهما: السفير نايف بن بندر السديري، ممثل المملكة العربية السعودية، والسيد كنوت لانغلاند، ممثل النرويج. وستكون تلك الوثائق نقطة انطلاق للمناقشات المقررة في الفريقين العاملين. وأثق كل الثقة بأن رئيسي الفريقين

العاملين سيبذلان قصارى جهودهما في استكشاف الطرق الاستشرافية، وأحض الأعضاء على دعمهما في عملهما الهام.

كما يمكن أن يتبين للأعضاء من برنامج الجلسات، فإن عملنا هذا العام منظم بطريقة تختلف اختلافا طفيفا عن السنوات السابقة. وبعد يومين من انعقاد الجلسات العامة في ٩ نيسان/أبريل، سيبدأ الفريق العامل الأول عمله في دورتين متعاقبتين، واحدة صباحا وأخرى عصرا. وسيبدأ الفريق العامل الثاني في ١٠ نيسان/أبريل. ولن يجتمع الفريقان العاملان هذا العام في نفس اليوم، بل سيُخصص لمداولات كل فريق يوم كامل. وتنظيم الجلسات على هذا النحو من شأنه أن يمكِّن من زيادة تركيز العمل في الفريقين ويعزز من آفاق نتائجهما المثمرة.

أخيرا، اشجع الأعضاء على طرح أفكار ابتكارية جديدة واقتراحات من شأنها تنشيط أعمال الهيئة وتزويدها بالمزيد من القوى الدافعة الموجهة نحو النتائج. ومن أجل اقتداح زناد الأفكار، اقترح أن ننظر في إمكانية استكشاف السُبل الكفيلة بالاستفادة من الخبرة الواسعة لدى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وربما سيكون من المفيد لعمل الهيئة في المستقبل أن تحدد بدقة طرائق مشاركة المعهد واستخدام خبرائه. وسيكون ذلك متماشيا مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ (A/61/42).

أما رسالتي الأخيرة فمؤداها أنني أمل في الأسابيع الثلاثة المقبلة، أن نتمكن من اعتماد مقترحات محددة في الميدانين، وفي نهاية المطاف تزويد اللجنة بالنتائج اللازمة بشدة بوصفها منتدى تداوليا عالميا بالكامل. وثمة نتيجة ناجحة لدورتنا ستتمثل في إرسال إشارات إيجابية بشأن قضايا تتجاوز البنود المدرجة في جدول أعمال دورتنا، ويمكن أن تبعث على التقدم في آلية نزع السلاح برمتها. اعتقد أن الهيئة تقوم بدور قيم داخل منظومة الأمم المتحدة، وسوف أحاول أن أبرهن على ذلك بفضل دعم وخبرة ومساعدة الأعضاء، وهي عناصر أقدرها حق قدرها. أود أن اختتم كلمتي بحض الأعضاء على المساهمة مساهمة بناءة في جهودنا الجماعية في الأيام المقبلة لإيجاد حلول مقبولة لدى جميع الأطراف.

إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء بأن الهيئة في دورتها التنظيمية المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحاطت علما بجدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤. (A/CN.10/L.72). وما لم اسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد جدول الأعمال الوارد في تلك الوثيقة.

أُقر جدول الأعمال

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يذكر الأعضاء، لا يزال يتعين على الهيئة أن تنتخب نائبين للرئيس من مجموعة الدول الأفريقية ومقررا من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

رشحت مجموعة الدول الأفريقية السيد بوشعيب العماني، الوزير المفوض في البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة، والسيد إسيدور مارسيل سيني، المستشار الأول في البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة، نائبين لرئيس الهيئة. وأُبلغت أيضا بأن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى رشحت السيد بيتر فينكلر، السكرتير الأول في البعثة الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، مقررا للهيئة

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السيد بوشعيب الأومني والسيد إزيدور مارسيل سيني نائبين للرئيس، والسيد بيتر وينكلر مقرراً للجنة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الهيئة وأعضاء المكتب، أود أن أتقدم بتهنئة حارة لأعضاء المكتب المنتخبين الجدد، متمنياً لهم التوفيق في أداء مهامهم. وأنا على ثقة أنهم سيسهمون إسهاماً كبيراً في قيام الهيئة بعملها بسلاسة. وعلى المستوى الشخصي، أود أن أقول إنني أعول على دعمهم ومشورتهم.

أود الآن أن أسترعي انتباه الأعضاء لجدول الاجتماعات الذي أعدته الأمانة العامة، والوارد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.1، وكما يذكر الأعضاء، فقد تم الاتفاق على هذا الجدول على وجه العموم في اجتماعنا غير الرسمي في ٢٤ آذار/مارس. هل لي أن أعتبر أن الهيئة تحيط علماً بجدول الاجتماعات الوارد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ثمة ملاحظة بسيطة، بخصوص القاعدة الخاصة بالقائمة المتجددة للمتكلمين، بغية الاستفادة القصوى من الوقت المتاح لنا خلال التبادل العام للآراء، فإنني أقترح الإبقاء على ممارسة استخدام قائمة متجددة للمتكلمين، وهي مفتوحة حالياً لكل الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة. وأود أيضا أن أذكر جميع الوفود المدرجة في القائمة بالفعل بمراعاة أن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي لها أن تكون مستعدة للتكلم في أي وقت، وربما في وقت أقرب من المقرر أصلاً، لأن القائمة تتغير باستمرار.

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وإذ نبدأ المناقشة العامة، وفي هذه المرحلة، سنواصل استخدام قائمة المتكلمين المدرجة أسماؤهم حتى الآن، ومرة أخرى، أحث الوفود التي لم تُدرج في القائمة بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونحن نعتزم اختتام المناقشة العامة في تمام الساعة ١٨:٠٠ غداً، وبالتالي. سيكون لدينا، أساساً، أربع جلسات عامة لذلك. وأود أيضا أن أذكر الوفود بأننا، كالمعتاد، سنتبع النظام المعمول به بالنسبة لمدة البيانات، أي ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم مجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الموضوعية لهذا العام. وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم، كما أود أن أؤكد للهيئة التعاون الكامل من جانب الحركة.

تؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة إحراز نتائج ملموسة خلال دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٤، لأنها الأخيرة في الدورة الحالية، وتحث الحركة جميع الدول الأعضاء على إظهار الإرادة السياسية والمرونة الضرورية لتحقيق تلك الغاية. وعلاوة على إبراز أهمية المناقشات التي جرت خلال الدورتين الأخيرتين، فإن الحركة مستعدة للتعاون مع جميع الأطراف بشكل فعال وبناء من أجل الاتفاق على توصيات ملموسة بشأن القضايا المطروحة في جدول أعمال الهيئة. وتوخياً لذلك، قدمت الحركة ورقة عمل شاملة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار تتضمن توصيات ملموسة لإدراجها في الوثيقة الختامية للهيئة هذا العام.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على موقفها الثابت فيما يتعلق بالصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن عزمها على تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد أهمية هيئة نزع السلاح ومحوريتها – بوصفها عالمية العضوية ولكونها الهيئة الوحيدة المتخصصة والتداولية داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة

الأطراف لنزع السلاح – للنظر في قضايا محددة لنزع السلاح وتقديم توصيات ملموسة للجمعية العامة.

وقد أسهمت الهيئة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الماضي، بما في ذلك التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية. وحركة عدم الانحياز تأسف لعدم نجاح الهيئة خلال الدورات السابقة، وذلك نتيجة لغياب الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة التي اتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص، بالرغم من الدور البناء لحركة عدم الانحياز واقتراحاتها الملموسة خلال المداولات بكل مستوياتها، وخصوصا في الفريق العامل الأول.

ونكرر قلقنا العميق إزاء بطء وتيرة التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها أي تقدم في هذا الشأن، ونحثها على القضاء التام على ترساناتها وأسلحتها النووية ومنظومات إيصالها وفقا لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وتعهدها القاطع في عام ٢٠٠٠ الذي كررته في ٢٠١٠. وتؤكد حركة عدم الانحياز أن التقدم في مجال نزع السلاح النووي وكل جوانب عدم الانتشار النووي ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نؤكد أن نزع السلاح النووي، كأولوية قصوى حددتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة وكالتزام قانوني متعدد الأطراف، ينبغي ألا يكون مشروطاً بتدابير بناء الثقة أو أي جهود لنزع السلاح.

وفي هذا السياق، ترحب الحركة بعقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي (A/68/PV.11) في ٢٦ أيلول/سيتمبر. إن المشاركة الرفيعة المستوى والتعبير القوي خلال الاجتماع دعماً للقضاء التام على الأسلحة النووية كان اعترافاً واضحاً بالأهمية الحيوية لنزع السلاح النووي بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وأكد الاجتماع مرة أخرى أن نزع السلاح النووي ما زال يشكل أولوية متقدمة للمجتمع الدولي.

وحركة عدم الانحياز تؤكد أن القرار ٦٨/٣٢، ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي“، هو إطار مناسب يمكن من خلاله السعي لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح النووي. ونداء الجمعية العامة العاجل، من خلال ذلك القرار، من أجل بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بغية التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وحظر امتلاكها أو تطويرها أو إنتاجها أو حيازتها أو اختبارها أو تكديسها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها وتدميرها، من شأنه أن يسد الفجوة الحالية ويمكننا من إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. وفي نفس الوقت، فإن ذلك يتوقف على ممارسة الإرادة السياسية القوية، فبدونها لا يمكن لأي توصية أن تساعدنا على التغلب على الجمود الحالي.

وفي سياق ذلك القرار، تناشد حركة عدم الانحياز الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الاكاديمية ووسائط الإعلام والأفراد الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية بجميع الوسائل التثقيفية وأنشطة التوعية العامة فيما يتعلق بالتهديد الذي تمثله الأسلحة النووية للبشرية وضرورة القضاء التام عليها.

ومن المؤكد أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، المقرر عقده في وقت لا يتجاوز عام ٢٠١٨، على نحو ما حدده القرار نفسه، سيتيح للمجتمع الدولي فرصة لاستعراض التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي ولتقديم توصيات ملموسة من أجل المحافظة على الزخم الناجم من الاجتماع الرفيع المستوى ولزيادة تعميق الجهود الدولية صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وترحب حركة عدم الانحياز بمواصلة النظر في الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، بما في ذلك في المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقدته المكسيك في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير.

وتؤكد الحركة على أن القضاء على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وعلى انه، ريثما يتحقق القضاء على هذه الأسلحة، ينبغي أن تقدم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية شاملة وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في كل الظروف. وتؤكد الحركة على أن تحسين الأسلحة النووية القائمة واستحداث أنواع جديدة لتلك الأسلحة يتناقض مع الهدف المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي باعتباره التزاما قانونيا متعدد الأطراف ومع الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد. وتجدد الحركة التأكيد على أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية مبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق الدولي على جميع التدابير المتصلة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح النووي.

وتشدد الحركة على أهمية الاستيفاء الكامل لحق البلدان النامية غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث، وإنتاج واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي للأغراض السلمية بدون تمييز وفي المشاركة في أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات التكنولوجية للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتشدد الحركة مرة أخرى على أن أفضل سبيل لمواجهة شواغل الانتشار هو التوصل إلى اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار شفافة ومفتوحة لمشاركة جميع الدول وينبغي ألا تفرض قيودا على إيصال المواد والمعدات والتكنولوجية للأغراض السلمية المطلوبة من البلدان النامية. وتشدد الحركة على انه ينبغي تسوية المسائل المتصلة بالانتشار بالوسائل السلمية والدبلوماسية. وينبغي أن تتخذ التدابير والمبادرات في ذلك الصدد في إطار القانون الدولي وان تسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتشدد حركة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أهمية الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمري استعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ وعلى أهمية تنفيذ خطط العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضا على انه ينبغي أن ينفذ بدون المزيد من التأخير قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ وأساسيا من مجموعة القرارات التي اتخذت بدون تصويت ومكنت من تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، وتؤكد الحركة مجددا على أن القرار لا يزال صالحا ريثما تتحقق أهدافه.

وتعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن خيبة أملها العميقة من كون المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢، لم يعقد بالرغم من القرار التوافقي للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ويخالف استمرار تأخير عقد المؤتمر نص قرار عام ١٩٩٥ وروحه. كما انه ينتهك الاتفاق الجماعي الذي تم التوصل اليه في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. ودول عدم الانحياز

ترفض بشدة المزاعم التي قدمها الداعون لعقد المؤتمر بوجود عوائق أمام عقد المؤتمر في الوقت المحدد وهي تناشدهم السعي لتقديم ضمانات موثوقة فيما يتعلق بمشاركة إسرائيل بدون شروط وعقد المؤتمر بدون المزيد من التأخير بغية تجنب المزيد من التداعيات السلبية المحتملة بشأن فعالية وموثوقية معاهدة عدم الانتشار، وعمليتها الاستعراضية لعام ٢٠١٥ ونزع السلاح النووي ونظام منع الانتشار بأكمله.

وفي ذلك الصدد، تشير الحركة إلى انه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة طهران المنعقد في آب/اغسطس ٢٠١٢، ناشد رؤساء الدول والحكومات، مع دعمهم القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، جميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لإنشاء تلك المنطقة، وريثما يتم إنشاء المنطقة، طالبوا إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار أو يعلن نيته القيام بذلك، بالتخلي عن حيازتها للأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة بدون شروط أو المزيد من التأخير، وبوضع جميع مرافقها النووية فورا تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالقيام بأنشطتها المتصلة بالمجال النووي طبقا لنظام منع الانتشار. وأعربوا عن قلقهم البالغ حيال حصول إسرائيل على قدرات نووية، مما يمثل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن البلدان المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا إسرائيل لاستمرارها في تطوير المواد النووية وتخزينها. كما دعوا إلى فرض حظر كامل وتام على نقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد والأجهزة المتصلة بالمجال النووي إلى اسرائيل وعلى تقديم المساعدة في الميادين العملية والتكنولوجية المتصلة بالمجال النووي إليها.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة توافر إرادة سياسية قوي وحقيقية دعما لآلية نزع السلاح المتعدد الأطراف، لا سيما في المفاوضات التي تجري في مؤتمر نزع السلاح، الذي يظل الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للمفاوضات بشأن نزع السلاح.

وفي الختام، تجدد الحركة التأكيد على دعمها الكامل لأعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي ينبغي تكثيفها بإعادة تنشيط الإرادة السياسية من أجل تحقيق نتائج ذات مغزى لتعزيز نزع السلاح العالمي ومنع الانتشار.

السيد ويسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في البداية، تود الجماعة أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٤ وان تقدم تهانيها لأعضاء المكتب الآخرين. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير كريستوفر غريما ممثل مالطة على أعماله الدؤوبة بصفته رئيس هيئة نزع السلاح في العام الماضي.

وتجدد الجماعة التأكيد على أهمية هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تمكن من إجراء مداولات معمقة بشان المسائل المحددة لنزع السلاح، مما يؤدي إلى تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. وتؤكد الجماعة مجددا على استعدادها للعمل بصور بناءة لإنجاز المهام الموكلة إلى الهيئة.

وتشير الجماعة إلى القرار التاريخي الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة، الذين اجتمعوا في هافانا في مناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، وأعلنوا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة للسلام وأكدوا مجددا على التزامها الدائم بتسوية النزاعات

بالوسائل السلمية بهدف القضاء بصورة نهائية على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في المنطقة.

ويجدد أعضاء الجماعة التأكيد على ضرورة المضي قدما نحو تحقيق الهدف الرئيسي لنزع السلاح النووي ونحو تحقيق واستمرار بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نعرب عن معارضتنا لتحسين الأسلحة النووية القائمة ولاستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وهو أمر لا يتسق مع الالتزام بنزع السلاح النووي. كما نؤكد مجددا عل ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في المبادئ الاستراتيجية والسياسات الأمنية.

ونعرب عن دعمنا القوي لإبرام صك عالمي وملزم قانونا يؤدي إلى نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه وقابل للتحقق منه، من أجل بلوغ الهدف المتمثل في القضاء التام على جميع الأسلحة النووية في إطار زمني متفق عليه بشكل متعدد الأطراف. وتدعو الدول الأعضاء في الجماعة إلى التفاوض في أقرب وقت ممكن واعتماد صك عالمي وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

وفيما تشير الجماعة إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦، فان أعضاء الجماعة يؤكدون من جديد على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد جماعتنا مجددا على أن الضمان الفعال الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها وحظرها. ويعرب أعضاء الجماعة عن قلقنا البالغ من الآثار الإنسانية الهائلة والعواقب العالمية لأي استخدام عرضي أو مقصود للأسلحة النووية. ونرى انه ينبغي إثارة هذه المسألة متى ما جرت مناقشة الأسلحة النووية. ولذلك نشيد بالمكسيك على الاختتام الناجح للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في ولاية نايايريت في ذلك البلد في شباط/فبراير. ونناشد جميع الدول الاشتراك في المؤتمر الدولي المقبل المقرر عقده في فيينا في النصف الثاني لعام ٢٠١٤.

وفي وقت إنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدنا اعتزاز المنطقة بكونها المنطقة المكتظة بالسكان الأولى في العالم التي تعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو، التي جرى التوقيع عليها في عام ١٩٦٧ وبدأ نفاذها في عام ١٩٦٩. ونود أن نجدد التأكيد على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها على الصعيد الدولي يعزز السلام والأمن الدوليين، فضلا عن نظام منع الانتشار، ويشكل أسهاما هاما في تحقيق نزع السلاح النووي.

ونناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية سحب جميع التحفظات على برتوكولات معاهدة تلاتيلولكو واحترام طابع لانووية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالتالي المساعدة في القضاء على احتمال استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة. وما فتئت معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نقطة مرجعية سياسية وقانونية ومؤسسية في إنشاء المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في مناطق العالم المختلفة. كما أن وجود وكالة حظر الأسلحة النووية إرث هام للمجتمع الدولي من أجل الحفز على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

وتشعر الجماعة بالأسف للفشل في تنفيذ الاتفاق بعقد المؤتمر الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتؤمن الجماعة إيمانا جازما بان من شأن إنشاء تلك المنطقة، إلى

جانب كونها إسهاما هاما في بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، أن يشكل خطوة هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وتناشد الجماعة عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ونؤكد مجددا على التزام دولنا بمعاهدة عدم الانتشار وبالتنفيذ الكامل لركائزها الثلاث وهي: نزع السلاح النووي ومنع الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما نؤكد من جديد على حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير البحث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية بدون أي تمييز وبما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار. كما تؤكد الجماعة مجددا على التزام جميع أطراف المعاهدة بيسير المشاركة في أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وتؤكد الجماعة على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وهي بالتالي تناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية أن تفعل ذلك. كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والى المضي قدما صوب القضاء التام على تلك الأسلحة. ونحث هذه الدول على التنفيذ الكامل والفوري للخطوات العملية الـ ١٣ من أجل نزع السلاح النووي، المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، فضلا عن خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وتعرب الجماعة عن استعدادها للمشاركة الكاملة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، المقرر عقدها في نيويورك في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو، وتتولى رئاستها بيرو.

وتناشد الجماعة الدول المدرجة في المرفق ٢ لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا غنى عن المصادقة عليها لبدء نفاذ المعاهدة، تسريع عمليتها للتوقيع و/أو التصديق على ذلك الصك، على سبيل الأولوية، تعبيرا عن إرادتها السياسية والتزامها بصون السلام والأمن الدوليين.

وإذ تشير إلى الاجتماع الأول الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (A/68/PV.11)، تعرب جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن التزامها الراسخ بالعمل من أجل عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن تحديد التدابير والإجراءات الرامية إلىإزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وبهدف إلى الاتفاق على برنامج يجري تنفيذه على عدة مراحل ويهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلا عن تدميرها.

وتؤمن الجماعة إيمانا راسخا بأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية تؤدي دورا هاما في تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول، وتعزيز الاستقرار والأمنملتزمة التزاما صارما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب احترام طابعها الطوعي والأخذ في الاعتبار بالشواغل الأمنية للدول وحالاتها الخاصة. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي اتخذت بالإجماع.

لقد خطت منطقتنا خطوات هامة نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، مساعدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نحث الدول الأعضاء على تعزيز تدابير بناء الثقة وتحسينها وتوسيع نطاقها على جميع المستويات وبصورة مناسبة. وفي ذلك الصدد، ترحب الجماعة

بجميع تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية التي اتخذتها الدول المعنية على أساس طوعي في مناطقها الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن تقديم المعلومات ذات الصلة بتلك التدابير طوعا إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية.

وتكرر جماعة دولنا أيضا التأكيد على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتشيد الجماعة بالإسهام الكبير للبرنامج في الجهود المبذولة في هذا المجال، وتشدد على ضرورة تنفيذه بشكل كامل وفعال. وتشير الجماعة إلى أن اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل في عام ٢٠١٢ ينشئ هدفا وجدولا زمنيا واضحين يمكنان المجتمع الدولي من زيادة جهوده المبذولة منأجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

ونكرر التأكيد على أهمية الصك الدولي الذي يُمَكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقُّبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ونشدد على أنه ينبغي مواصلة العمل في إطار برنامج العمل على صعيد متعدد الأطراف وبصورة شفافة وغير تمييزية بغية ضمان اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقّبها ومنع السمسرة غير المشروعة فيها للحيلولة دون تحويل تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. ونتطلع إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسائل خلال الاجتماع الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل في حزيران/يونيه، وخلال دورة الاستعراض التي تعقد في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ .

وإذ نكرر التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي الهادف إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ومكافحته والقضاء عليه فقد وافقت الجماعة على إنشاء فريق عامل معني بدراسة الجريمة وتقديم مقترح بإنشاء الآلية والإجراءات التي من شأنها أن تمكننا من تنسيق جهودنا بشكل فعال، وفي امتثال تام للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بهدف تعزيز الإجراءات الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها صونا للسلامة العامة.

وتأمل الجماعة أن يكون بوسع معاهدة تجارة الأسلحة – بوصفها أول صك ملزم قانونا بشأن تجارة الأسلحة – الإسهام في التصدي على نحو فعال للعواقب الوخيمة المترتبة عن الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة على العديد من الشعوب والدول، وخصوصا من خلال تحويل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول ومستخدميها غير المأذون لهم، الذين هم غالبا على صلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. ونأمل أيضا في أن تتمكن المعاهدة من المساعدة على منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. في الوقت نفسه، وإذ نتوقع دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإننا نحث على أن تنفذ بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية، وفي احترام للحق السيادي لجميع الدول في الدفاع المشروع عن نفسها وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وما تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد تتطلب الاهتمام من قبل المجتمع الدولي. وترحب الجماعة بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام. وننوه إلى أهمية المساعدة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشدد مجموعتنا على أهمية التعاون بهدف إزالة الألغام ومساعدة

الضحايا، وتأمل أن تستمر النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة. ونؤيد الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين، منتهكة انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي. وننوه ونشيد أيضا بعزم جميع الدول على أن تتخذ فورا الخطوات اللازمة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف، بهدف التصدي للمشاكل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية.

وختاما، تكرر الجماعة التأكيد على دور مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وتشيد بتجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي، الذي تشارك إكوادور في رئاسته، بهدف وضع برنامج عمل فعال وتدريجي. ونعرب عن أسفنا العميق مرة أخرى لأن المؤتمر لم يتمكن من الاتفاق على برنامج عمله وتنفيذه. وتهيب الجماعة بجميع أعضاء المؤتمر أن يبدوا الإرادة السياسية اللازمة لكفالة بدء عمله الموضوعي دون تأخير، من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح، بما في ذلك المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية الأسلحة النووية، واعتماد صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن منح الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية وغيرها من المواد المتفجرة، على أن تكون قادرة على تحقيق أغراض عدم الانتشار ونزع السلاح على حد سواء.

وتود الجماعة أيضا التنويه بأهمية العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن المساعدة التي يقدمها إلى بلدان المنطقة في مجال تنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

وتأسف الجماعة لعدم قدرة هيئة نزع السلاح على تقديم توصيات في دورات سابقة. ومن المهم أن تضطلع الهيئة بولايتها، على النحو الذي أعربت عنه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وندعو الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة والمرونة من أجل إحراز تقدم بشأن التوصيات التي قدمناها. وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجددا استعدادها للتعاون مع أعضاء الهيئة في تحقيق نتائج ملموسة أثناء الدورة. وتدعو الجماعة جميع الوفود إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتمكين هذه الهيئة التداولية للأمم المتحدة من الوفاء بولايتها وتقديم توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تود مجموعة الدول الأفريقية تهنئتكم سيدي الرئيس على انتخابكم رئيساً لدورة عام ٢٠١٤ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وإذ تعملون لتيسير التوصل إلى نتيجة ناجحة في هذه السنة الأخيرة من دورة الثلاث سنوات، يمكنكم التعويل على دعم مجموعتنا ومشاركتها البناءة. ويحدونا الأمل أن تحقق مداولاتنا بشأن البندين المدرجين في جدول الأعمال نتائج ملموسة تحت قيادتكم. وتعرب المجموعة عن تقديرها لسلفكم على ما بذله من جهود خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣، وعلى ما قام به من توجيه وقيادة ممتازة. كما تغتنم المجموعة هذه الفرصة لتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وبالإضافة إلى ذلك، تود المجموعة الأفريقية أن تشكر رئيسي الفريقين العاملين على جهودهما التي بذلاها في العام الماضي، وعلى قبولهم مواصلة تيسير هذه الدورة. وتعرب المجموعة عن التقدير لوكيل الأمين العام على ملاحظاته الطيبة.

وتؤيد المجموعة البيان الذي أدلي به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وتكرر التزامها بمبدأ الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح

وعدم الانتشار وصلاحيتها. وتؤكد المجموعة الأفريقية على أن أفضل طريقة لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار هي من خلال اتفاقات تفاوضية وعالمية وشاملة وغير تمييزية يتم التوصل إليها عن طريق تعددية الأطراف.

ومن المهم إلقاء الضوء على دور الهيئة باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. وتعتقد المجموعة أنه، على الرغم من بعض التحديات، أسهمت الهيئة بشكل إيجابي، في الماضي، في المداولات التي تمت بشأن نزع السلاح النووي بوصفها الأولوية العالمية العليا بشأن نزع السلاح والمسائل المتصلة بعدم الانتشار النووي، وتحديد الأسلحة، والأسلحة التقليدية، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة في ميدان الدبلوماسية المتعددة الأطراف ونزع السلاح.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تشير إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية. ونعتقد بأن الإرادة السياسية والمرونة التي ظهرت من أجل تحقيق هذه الاتفاقات الماضية ستظهر للعيان عند اختتام المداولات في ٢٥ نيسان/أبريل واستحداث جدول أعمال جديد للدورة الجديدة في عام ٢٠١٥.

وخلال وقت قريب، ستبدأ الدول الأعضاء مداولات والنظر في اعتبارات بشأن التوصيات المقدمة لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ولا نزال على ثقة بقدرة هذه الهيئة على التعبير عن جميع الشواغل من أجل الاتفاق على توصيات محددة. وفي ضوء ذلك، تدعو المجموعة إلى المرونة، على وجه الخصوص في مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتعد بتقديم الدعم اللازم لاتخاذ إجراءات بناءة وتقديم مقترحات عملية خلال المداولات، ولا سيما خلال المناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة مجددا على بدء نفاذ معاهدة بليندابا المبرمة في عام ٢٠٠٩، مما يكرر التأكيد على أن القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونود التأكيد على أن بلداننا الأعضاء ستواصل احترام هذامركز واحترامه. ومرة أخرى أغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، وبخاصة الدول المذكورة في البروتوكول الثالث، على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان التعجيل بتطبيقها. ونعتقد أن هذا الإجراء سيعزز إلى حد كبير مركز المعاهدة وسيسهم في الجهود المبذولة من أجل تكرار هذا الإجراء في باقي أنحاء العالم، باعتباره أحد التدابير المطبقة لكفالة التوصل إلى عالم يخلو من الخوف أو إمكانية استخدام الأسلحة النووية.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، انعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأسلحة النووية (A/68/PV.11) هنا في نيويورك. أما الاعتبار الأسمى من وراء عقد ذلك الحدث الهام فهو الحاجة إلى التوصل لعالم أكثر أمنا للجميع وتحقيق الأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وكان الاجتماع فرصة للتأكيد مجددا على الأولوية العليا الممنوحة لنزع السلاح النووي وتحديد الوسائل اللازمة لإحراز تقدم نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، فإن المجموعة الأفريقية تؤكد أيضا على أهمية القرار ٣٢/٦٨ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، بوصفه إطارا أساسيا في السعي المرهق إلى تحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح النووي. وفي هذا القرار، تصر الجمعية العامة على الحاجة إلى بدء مفاوضات على نحو عاجل خلال مؤتمر نزع السلاح، من أجل الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها

وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والنص على تدميرها.

وفي سياق القرار، تكرر المجموعة الأفريقية مجددا دعوتها إلى الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين، ووسائط الإعلام، والأفراد إلى الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للقضاء التام على الأسلحة النووية. وسنستفيد من أنشطة التثقيف والتوعية العامة بشأن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على الإنسانية، وضرورة القضاء التام عليها. وتأمل المجموعة الأفريقية أن يشكل المؤتمر الدولي الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في القرار، فرصة لاستعراض التقدم الجيد المحرز بشأن نزع السلاح النووي.

وتشكل الأسلحة النووية تهديدا حاليا ووجوديا للبشرية، وسيكون استعمالها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد الحضارة الإنسانية، ويشكل جريمة شنيعة ضد الإنسانية. وترى المجموعة أن أي مبدأ يبرر استخدامها غير مقبول، بما في ذلك التهديدات الموجهة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى النظر في الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية واتخاذ التدابير الرامية إلى التخلي عن تلك الأسلحة وتفكيكها طوعا. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة الأفريقية بالمؤتمرين الدوليين السابقين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذين عقدا في النرويج في عام ٢٠١٣، والمكسيك في عام ٢٠١٤، وتتطلع إلى عقد المؤتمر الثالث، الذي من المقرر أن تستضيفه النمسا في عام ٢٠١٥.

وتدعو المجموعة إلى تعميق الجهود الرامية إلى التصدي الحقيقي للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية وتحقيق الهدف النهائي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق إزالة تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على ضرورة تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق فيما يتعلق بتدابير نزع السلاح النووي.

نعتقد أن ذلك جوهري لتعزيز الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار وانسجاما مع الالتزامات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وترى المجموعة الأفريقية أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد المطلق ضد استخدام هذه الأسلحة، أو التهديد باستخدامها، ونهيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم، على سبيل الأولوية، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية شاملة، وغير مشروطة، وغير تمييزية وملزمة قانونا بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها في جميع الظروف، ريثما يتم القضاء التام على هذه الأسلحة.

تكرر المجموعة الأفريقية الحاجة إلى التنفيذ الكامل لخطط العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبشأن تنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وهو جزء جوهري وجزء لا يتجزأ من مجموعة القرارات التي تم التوصل إليها من دون تصويت والتي مكّنت من تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥.

تؤيد المجموعة الأفريقية تأييدا قويا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. تكرر أيضا المجموعة نداءها إلى إسرائيل، بوصفها البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أو الإعلان عن عزمه القيام بذلك، بالتخلي عن حيازة أي أسلحة نووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار من دون شروط مسبقة أو تأخير.

نتذكر بمنتهى الوضوح القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء، وهو قرار وارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونعرب عن عميق قلقنا وخيبة أملنا إزاء عدم عقد المؤتمر في أواخر عام ٢٠١٢، كما كان متوخيا. وفي رأينا أن ذلك يتناقض مع نص وروح القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، إننا إذ نعمل على الإعداد لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥، نتطلع إلى اتخاذ خطوات إيجابية تتعلق بأعمال محددة يجري القيام بها حاليا لعقد ذلك المؤتمر الهام بشأن الشرق الأوسط، ومن دون أي مزيد من التأخير. وتحض المجموعة الأفريقية على المشاركة غير المشروطة لجميع الدول في الشرق الأوسط، بمن فيها إسرائيل.

ترحب المجموعة الأفريقية بالمبادرة التي طرحتها مصر أمام الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والتي تتضمن خطوات تنفيذية محددة تأييدا لإنشاء المنطقة. وفي ذلك السياق، تلاحظ المجموعة مع التقدير أيضا الرسائل التي بعثت بها الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية التي تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط إلى الأمين العام لتجديد دعمها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

تكرر المجموعة تأييدها الكامل للخاتمة الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفها وثيقة ملزمة سياسيا وتتناول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتتوق المجموعة إلى عقد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والذي يُعقد في حزيران/يونيه، وتعد بتقديم دعمها الكامل.

وتلاحظ المجموعة أيضا التأييد العام السائد بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى وضع معيار دولي مشترك لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. إن نقل الأسلحة التقليدية غير المنظّم ما زال يغذي التجارة غير المشروعة والاستخدام غير المأذون به لهذه الأسلحة من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول. وفي ذلك السياق، ترحب المجموعة الأفريقية باعتماد قرار معاهدة تجارة الأسلحة الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

> ”من خلال إعداد صك ملزم قانونا يحدد أعلى معايير دولية موحدة ممكنة لنقل الأسلحة التقليدية“. (القرار ٦٧/٢٣٤ ألف، الفقرة الثالثة من الديباجة).

وينبغي تنفيذ القرار بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول وليس الدول الكبرى المنتجة والمصدرة على الصعيد الدولي.

تكرر المجموعة أيضا أن التنفيذ الكامل والمتوازن للمعاهدة يمكن تحقيقه من الناحية العملية بتعاون الجميع. وتؤكد المجموعة من جديد الحق السيادي للدول في حيازة، وتصنيع، وتصدير، واستيراد والاحتفاظ بأسلحة تقليدية للدفاع عن نفسها واحتياجاتها الأمنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

تود المجموعة الأفريقية أن تبرز جهود مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح من حيث مساهماتها في قضايا نزع السلاح. ونود أن نشدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز تلك المراكز الإقليمية من أجل نزع السلاح لكي يتسنى لها الاضطلاع بولايتها على الوجه الأكمل.

وتقدر المجموعة نجاح هذه الدورة في تحقيق الإرادة السياسية القوية التي سادت لدى الجميع والتي من دونها ما من

توصية يمكن أن تساعدنا في التغلب على الجمود الراهن. نناشد من أجل عقد مداولات مجدية ونحن نبدأ مناقشاتنا بشأن قضيتين رئيسيتين في الأيام المقبلة من أجل تحقيق السلم والأمن للجميع.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن ابدأ كلمتي بالانضمام إلى الوفود التي سبقتني في تهنئتكم على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لعام ٢٠١٤. أود أيضا أن أؤكد لكم دعم وفد سويسرا الكامل في اضطلاعكم بولايتكم.

تأمل سويسرا في أن تحرز هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تقدما موضوعيا في عام ٢٠١٤. في السنتين الماضيتين ناقش الفريقان العاملان عددا من المقترحات الموضوعية. ونأمل في نهاية هذه الدورة التي سوف تختتم فترة الثلاث سنوات لهيئة نزع السلاح أن يكون بوسعنا إبلاغ الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين عن إحراز تقدم ملموس في عملنا. إن تحقيق نتائج ملموسة داخل الهيئة يمكن أن يكون له أثر إيجابي على دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤ من أجل عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية فإن دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيّز النفاذ سيوفر فرصا جديدة. إن تلك المعاهدة خطوة رئيسية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا بد الآن من أن يكون تنفيذها الفعّال أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي مجال نزع السلاح النووي، من الجهة الأخرى، فإن الفجوة المتزايدة بين ضرورة إحراز تقدم للتوصل إلى الأهداف التي وضعناها لأنفسنا والتقدم الحقيقي يمثل تحديا كبيرا. إن المجتمع الدولي لديه قناعة متزايدة مفادها أن الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة يمكن أن تكون له آثار مدمرة في الأجلين المباشر والطويل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتجاه نحو التقليل من أهمية المخاطر التي تشكلها الترسانات النووية أثار مناقشة هامة. لقد آن الأوان لكي نتحد بشأن البعد الإنساني الذي ترسخ حاليا في الكلام عن الأسلحة النووية. ومن المهم استخدام عناصر محركة إيجابية للمبادرة الإنسانية والاستمرار في عملنا المشترك لزيادة الإسراع في تحقيق تقدم ملموس، ولا سيما داخل معاهدة عدم الانتشار، ومؤتمر نزع السلاح والمنتديات الأخرى.

وعلاوة على ذلك، ما برحنا نعتقد أنه ينبغي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تنظر في الطرق الكفيلة بتحسين أساليب عملها وتعزيز وظيفتها. نعتقد أن هذه التعديلات سوف تكون بمثابة قاعدة مفيدة لتنشيط عمل هيئة نزع السلاح برمتها. من الجوهري أيضا تعميق المناقشات المتعلقة بصياغة جدول الأعمال، أي العلاقة بين الفريق العامل الأول والفريق العامل الثاني. وبالنسبة لسويسرا تجد أن من المسائل الإشكالية جدا ربط التحسين المحتمل في تدابير بناء الثقة الفعلية في مجال الأسلحة التقليدية بما يحدث من تطورات في المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ويعتقد وفد بلدنا أن تلك الصلات تعزز خطوط الانقسام وهي وصفة تؤدي إلى العجز عن العمل. ونرى انه سيكون من الأفضل التركيز على المجالات التي يمكن فيها إحراز التقدم بإطلاق جهود متوازية متعددة.

وفضلا عن ذلك، من شأن هيئة نزع السلاح أن تستفيد بزيادة التركيز على مسائل محددة بدلا من التركيز على مواضيع عامة مثل نزع السلاح النووي أو الأسلحة التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، بوسع الهيئة أيضا أن تدرس بصورة أوسع إمكانية فتح إجراءاتها لتبادلات الآراء مع ممثلي المجتمع المدني والأوساط الاكاديمية. وأخيرا، يمكن للهيئة أيضا استعراض هيكل التقرير الذي تقدمه إلى الجمعية العامة بغية عكسه بصورة أفضل لجوهر تلك الآراء.

ولا تزال الهيئة جزءا هاما من آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، إذ انها تعقد مداولات بشأن مسائل محددة متصلة بالأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. وتشهد المبادئ التوجيهية والتوصيات التي تعتمدها الهيئة على قيمتها المضافة وينبغي أن تحفز المزيد من إحراز التقدم. ومع ذلك، ولأكثر من ١٥ عاما تقريبا، ظلت هذه الهيئة عاجزة عن اعتماد أي توصيات أو مبادئ توجيهية هامة. وبالرغم من ذلك، بإمكان الدور التداولي للهيئة أن يوفر أحد السبل للتغلب على عدم الثقة والائتمان السائد.

وللأسف، لا بد أن نشير إلى أن الهيئة ليست حالة منعزلة في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. فمؤتمر نزع السلاح أيضا ظل يمر بحالة من الجمود. ومع ذلك، فان الصورة ليست بالقتامة التي يتصورها المرء، بالنظر إلى مشاركة عدد متزايد من الوفود في المناقشات بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح. فقد أعادت الوفود في المؤتمر إنشاء فريق عامل غير رسمي مكلف بوضع برنامج عمل ملموس ويحرز تقدما بمرور الوقت. وهذا النهج نحو التغلب على حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح يستند إلى أحد الاقتراحات الابتكارية الهادفة إلى تحسين الحالة. ومع انه لم يحرز بعد تقدم ملموس، فإننا نرى أن تلك الخطوات، بالرغم من انها صغيرة، يمكن أن تعتبر تطورا هاما. وهي، فعلا، تتماشى مع القرار ٦٦/٦٦ بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وأخيرا، من الأهمية البالغة بمكان أن نتغلب على خلافاتنا نعمل بشكل جماعي لتحقيق الأهداف السامية للهيئة. وبوسع دورة الهيئة لعام ٢٠١٤ أن تقدم إسهاما إيجابيا في تحقيق ذلك الطموح، وسويسرا على استعداد للإسهام في تلك الجهود.

السيد فرناندیز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح وأعرب عن دعم وفد بلدي الكامل لكم.

وتعلن البرازيل تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترى البرازيل أن بناء هيكل متعدد الأطراف وفعال لنزع السلاح أمر أساسي لتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين الدول، وبالتالي تقديم إسهام هام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار. وتشكل الهيئة ركيزة هامة لذلك الهيكل، إذ انها توفر للدول الأعضاء منبرا عالمي التشكيل للمناقشة وتقديم التوصيات بشأن المسائل المختلفة في ميدان نزع السلاح.

ولتجاوز مجرد الإعراب عن الآسف لكون الهيئة لم تصدر توصيات في الأعوام الـ ١٤ الماضية، لا بد أن نحاول إيجاد مكمن الصعوبات الحقيقة. وتعتقد البرازيل أن المشاكل التي منعتنا من إحراز المزيد من التقدم مشاكل سياسية بشكل بارز بدلا من كونها إجرائية. وسيكون من غير المناسب إلقاء اللوم على هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح لعدم إحرازه نتائج ملموسة، إذ أن ذلك لن يؤدي سوى إلى التستر على عدم توافر الإرادة السياسية من جانب جهات عديدة للعمل بصورة بناءة بشأن المسائل الملحة. وينبغي أن نواصل السعي لتحقيق الهدف المتمثل في إصدار توصيات ملموسة بتوافق الآراء، مع الاستلهام من الإنجازات السابقة للهيئة، التي قدمت لنا أسبابا وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بفائدة الهيئة.

وإذ أورد بضعة أمثلة على النتائج الهامة لدورات الهيئة السابقة، فإنني أؤكد على المبادئ التي اتفق عليها في عام ١٩٨٨ بشأن التحقق، وهو عنصر أساسي لأي معاهدة لنزع السلاح؛ والمبادئ التوجيهية لعمليات النقل الدولية للأسلحة؛ والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتكتسي الأخيرة قيمة سياسية هامة لتطوير تلك المبادرات، بما في ذلك فيما يتعلق بالإنشاء المستصوب والمتوقع لمثل تلك المنطقة في الشرق الأوسط. وتلك النتائج،

التي من المؤكد انها تعتبر أوجه تقدم في وقتها بالذات، تبين لنا اننا، بالالتزام السياسي اللازم، يمكن أن نضطلع بولاية الهيئة. ومن المؤكد أن الاتفاق على النتائج بتوافق الآراء يشكل تحديا. ومع ذلك، يجب أن يكون تعقيد المهمة حفازا لمضاعفة الجهود بدلا من كونه مبررا للوضع الراهن.

ويجب أن ندرك أن إحراز تقدم في نزع السلاح غير واف بشكل واضح. فما زال يتعين تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاق الأساسي المنشئ للمعاهدة. وتؤمن البرازيل إيمانا جازما بانه لا بد من القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها بصورة شفافة ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها، وفق معايير وأطر زمنية محددة بوضوح. ويجب تحقيق ذلك الهدف ببذل جهود منسقة ومتعددة الأطراف. وبوسع الهيئة أن تسهم في بدء مناقشات بشأن مبادئ وعناصر عقد اتفاقية للأسلحة النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار، في جملة أمور، المبادئ التوجيهية بشأن التحقق لعام ١٩٨٨.

وأعربت البرازيل، في عدة مناسبات، عن أسباب اقتناعنا بان تعزيز نزع السلاح النووي لا بد أن يكون على رأس اولويات جدول أعمال المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، هناك ثلاثة منظورات رئيسية ذات طابع إنساني واجتماعي – اقتصادي وذي صلة بالأمن يتعين أخذها بعين الاعتبار.

وبسبب الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، لا بد من القضاء عليها باعتباره ضرورة أخلاقية ملحة. ونرحب بتجديد المناقشة بشأن تلك المسألة، التي عززت بشكل إضافي في المؤتمر الذي عقد في نايايريت، بالمكسيك، في شباط/فبراير الماضي.

ومن وجهة نظر اجتماعية – اقتصادية، نشعر بالأسف لأنه، بعد ٢٠ عاما من نهاية الحرب الباردة، وحتى في مواجهة القيود المالية العالمية الحالية، لا تزال مبالغ كبيرة تصرف من أجل المحافظة على الترسانات النووية وتحديثها. فالموارد التي يمكن أن تساعد في إنهاء الفقر وتمويل التنمية لا تزال تحول إلى إطالة بقاء آلية الحرب النووية. وحينما نتكلم عن مسائل السلام والأمن في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يحظى نزع السلاح النووي بمكانة بارزة في مناقشتنا.

وفيما يتعلق بالمنظور الأمني، فانه ما دامت الترسانة النووية لا تزال قائمة، لن يكون العالم إطلاقا بعيدا عن خطر الخراب الذي يلحقه الدمار النووي، سواء كان متعمدا أو عرضيا، وما دامت مجموعة محدودة من البلدان تعتبر أن من حقها حيازة الأسلحة النووية، سيزداد خطر محاولة الدول الأخرى والجهات من غير الدول الحصول على تلك الأسلحة أو استحداثها. وقد اتفقنا على أن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار أمران متآزران، ولكن ما زال يتعين علينا أن نضفي قيمة عملية على تلك الحقيقة البديهية.

إن البرازيل، بوصفها طرفا في المنطقة الاولى الخالية من الأسلحة النووية المنشأة في منطقة مكتظة بالسكان، من خلال معاهدة تلاتيلولكو، مقتنعة بالفوائد العديدة لهذه المناطق، ليس من أجل استقرار المنطقة المعنية فحسب، بل أيضا لتحقيق الهدف الواسع لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وتشدد البرازيل على أن بوسع معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تقدما الإلهام لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. فنحن على استعداد لتبادل خبرتنا، مع مراعاة الوقائع والظروف المختلفة في المناطق الأخرى.

وعلى الصعيد الثنائي، تعتز البرازيل بانها أنشأت، بالترافق مع الأرجنتين، الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وهي نموذج ناجح للتعاون وبناء الثقة بين الجارتين. وبالرغم من ذلك، فان كون نسبة سكان العالم الذين يعيشون في مناطق خالية من الأسلحة النووية لا تتجاوز

٣٩ في المائة، يذكرنا بانه لا يوجد مجال للرضا عن الذات. وتشارك البرازيل الآخرين الإعراب عن خيبة أملنا حيال إرجاء مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وكان ينبغي أن يعقد

بحلول عام ٢٠١٢، على نحو ما نصت عليه خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

ونؤيد تجديد الجهود في ذلك الصدد، ويحدونا الأمل في إحراز تقدم ملموس قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد العام المقبل.

إن إحدى المهام الأساسية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هي تعزيز الائتمان وبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء. وتؤيد البرازيل الجهود المتعددة الأطراف لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونحن نشارك بشكل منتظم في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

كما دأبنا على تقديم التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الأمر الذي يسهم في تعزيز الشفافية. ونؤيد التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل وللصك الدولي للتعقب، ونتطلع إلى المناقشات التي ستجرى خلال الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المقرر عقده في حزيران/يونيه.

وتتسم بالأهمية أيضا تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وتقوم البرازيل وجيراننا في أمريكا الجنوبية بتعزيز الثقة والنهوض بالشفافية في السياسات المتعلقة بالدفاع، بما في ذلك تبادل المعلومات بشأن النفقات العسكرية والأسلحة التقليدية. وجرى تعزيز الإطار القانوني المتعدد الأطراف بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة وفتح باب التوقيع على المعاهدة. ونأمل أن تساعد المعاهدة، حال بدء نفاذها، على معالجة الآثار الخطيرة للتجارة غير المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن البرازيل على استعداد، متى ما أُعتبر ذلك مناسبا، للانخراط في مناقشة بناءة بشأن بنود جدول الأعمال التي يمكن النظر فيها في الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح. ونرى أن بوسع أعمال ذلك المنتدى أن تستفيد من جدول أعمال مواضيعي بصورة أكثر تحديدا. ومع اننا نوافق على أن أساليب عمل الهيئة يمكن تحسينها، فإننا نؤيد اتخاذ نهج اكثر شمولا نحو المسألة، وهو أمر ينبغي تحقيقه بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وأخيرا، بما أن هذه الجلسة الثالثة في دورة تعقد كل ثلاث سنوات، فإننا نأمل بكل صدق أن تتمكن هيئة نزع السلاح من الاتفاق على تقديم توصيات موضوعية بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالنا. وبصورة أعم، يحدونا الأمل في أن تنشئ المناقشات التي تعقد في هذا المنتدى زخما إيجابيا نحو هياكل الأمم المتحدة لنزع السلاح بأكملها، بما في ذلك الدورة المقبلة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في وقت لاحق هذا الشهر.

السيد عبدالرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لدورة عام ٢٠١٤ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وان أهنئ أيضا أعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة. كما أشكر السفير كريستوفر غريما، الرئيس المنتهية ولايته، على ما قام به من

توجيه في إرساء أساس متين لمداولات هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٤.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن أصدق تقديره للسيدة أنغيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ولمكتبها، على الدعم الذي قدماه لمداولاتنا. وهذا العام هو السنة الأخيرة لدورة مدتها ثلاث سنوات ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم كبير مقارنة بالأعوام الماضية. ولذلك من الأهمية البالغة بمكان اننا ملتزمون بشكل جماعي بجعل الهيئة كيانا فعالا لآلية نزع السلاح. ولذلك يلزم الخروج بنتائج قوية وحاسمة من فريقينا العاملين بغية تقديم توجيهات جديدة لمواجهة التهديدات والتحديات التي تجابهنا اليوم.

ولئن كنا نركز على مسألتين موضوعيتين، فان المهم بالقدر نفسه تحسين أساليب العمل وتنشيط الهيئة بغية تنفيذ التوصيات السابقة ولتعمل باعتبارها منبرا للنظر في أفكار جديدة للمستقبل. ويشكل بناء الثقة والائتمان بشأن المسائل الموكلة إلى الفريقين المبدأ الأساسي لإنجاز أعمالنا.

وفي ضوء التوترات الإقليمية العديدة التي نشهدها اليوم، ينبغي أن يحظى التركيز على نزع السلاح النووي ومنع الانتشار بأقصى أولوية في هيئة نزع السلاح. ويشكل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعزيز معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية شرطين لازمين، لا سيما في إطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ الذي سيعقد في وقت لاحق هذا الشهر. وتركز توصيات مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخرا في لاهاي تركيزا هاما على اتخاذ تدابير جماعية لضمان منع الانتشار، وفي نهاية المطاف نزع السلاح.

وهذا العام يصادف أيضا الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذه المناسبة، استضافت كازاخستان حلقة عمل عقدت الشهر الماضي في أستانا لبلدان آسيا الوسطى والبلدان أخرى – إجمالا ٣٤ بلدا – والمنظمات الإقليمية والدولية بغية مناقشة كيفية تمكن المجتمع الدولي من التنفيذ الفعال للقرار.

ولضمان الأمن المادي للمواد والمعدات النووية بغية منع الانتشار النووي والارهاب، من الأهمية بمكان إنشاء مناطق قوية خالية من الأسلحة النووية. ويسرنا أن نبلغ الهيئة بان المناقشات جارية للتوقيع النهائي على ما يسمى بالضمانات الأمنية السلبية من أجل إنشاء منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية. ولكفالة الأمن الإقليمي، سيقوم بلدي قريبا باستضافة بنك للوقود النووي أو بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبتحويل مفاعلات اليورانيوم العالي التخصيب إلى وقود لليورانيوم المنخفض التخصيب، وبإنشاء مركز إقليمي للتدريب على الأمن النووي وتعزيز قدراته للتأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها والحد من آثارها.

وندعو أيضا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكازاخستان على استعداد لمساعدة منسق عملية المفاوضات. ولجعل العالم بأسرة منطقة مثل تلك، اقترح الرئيس نورسلطان نازارييف رئيس كازاخستان إصدار إعلان عالمي بشأن بناء عالم خال من الأسلحة النووية، باعتباره الخطوة الأولى نحو عقد اتفاقية تهدف إلى إزالة الأسلحة النووية.

ويشاطر بلدي الدعوة إلى كسر حالة الجمود وإنعاش مؤتمر نزع السلاح من أجل إظهار النجاح في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. ولا يمكن للعالم أن يتحمل المزيد من الانتظار لإعداد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي اتفاقية لمكافحة الأسلحة النووية، والأدوات الرئيسية الأخرى. كما ينبغي أن تشكل خطة النقاط الخمس للأمين العام جانبا لا يتجزأ من تلك الجهود المتعددة الأبعاد والشاملة.

وإدراكا منها لضرورة التعجيل بتحقيق أهداف الفريق العامل الأول، قررت كازاخستان جعل الأمن النووي ومنع الانتشار المسألتين الرئيستين اللتين ستناصرهما إذا انتخبت للعمل عضوا غير دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالفريق العامل الثاني، ستعمل كازخستان بقوة مضاعفة لضمان التنفيذ القوي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. واستجابة الدول الأعضاء لبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة تدعو إلى التشجيع. وتجري كازاخستان عملية وطنية داخلية لتصبح أحد الموقعين على المعاهدة. وفي غضون ذلك، سنواصل الانضمام إلى المسعى الدولي لإحكام الإجراءات التنظيمية وإجراءات التدقيق الهادفة إلى تحقيق المساءلة المثلى من خلال تدابير بناء الثقة.

وأخيرا، فان بلدي على استعداد، بإرادة سياسية قوية، لدعم المجتمع الدولي في تسريع زخم جديد لهيئة نزع السلاح. ولذلك فان نزع السلاح ومنع الانتشار من ضمن الركائز الرئيسية في الوقت الحالي لإرساء السلام والاستقرار على أساس مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ٢٠١٤.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وللبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، ولكنني أود أن أدلي بالتعليقات الإضافية التالية:

إن الجزائر تعتبر أن نزع السلاح العام والكامل يتسم بأهمية بالغة لضمان السلام والأمن الدوليين، وتؤكد مجددا على التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للتفاوض بشأن جدول أعمال نزع السلاح. ونؤكد على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها إطارا متعدد الأطراف وعالميا للنظر في المسائل المتعلقة بنزع السلاح، فضلا عن أهمية ومحورية هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ويتطلع وفد بلدي إلى تحقيق نتائج ذات مغزى تنهض بنزع السلاح العالمي ومنع الانتشار خلال الدورة الحالية للهيئة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على الأهمية الخاصة للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، التي تعقد في نهاية الدورة الحالية التي مدتها ثلاث سنوات. ومن المتوقع أن تعتمد الهيئة توصيات ملموسة بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها وهما، ”توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“ و ”التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“. والجزائر، بوصفها دولة طرفا في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، تؤكد مجددا على أن نزع السلاح النووي لا يزال على رأس أولوياتها وتكرر شعورها بالقلق حيال وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولذلك نؤمن ايمانا قويا بضرورة إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للتشديد مرة أخرى على أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل الركن الأساسي لنظام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، وعلى أهمية ضمان الامتثال المتوازن والشامل لكل واحدة من الركائز الثلاث للمعاهدة ألا وهي: نزع السلاح ومنع الانتشار وتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. واختارت دول عديدة أن تستخدم

الطاقة الذرية للتطبيقات المدنية حصرا، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفعلا، تمثل الطاقة النووية للعديد من البلدان النامية خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها ولتلبية إحتياجات أمن الطاقة. وبناء على ذلك، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للحق المشروع في استحداث الطاقة النووية واجراء بحوث بشأنها وانتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بموجب نظام منع الانتشار.

ويقينا من الجزائر بان القضاء التام على الأسلحة النوية هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، فإنها تؤيد خريطة الطريق التي اقترحتها حركة عدم الانحياز خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي (A/68/PV.11). وفي ذلك السياق، ترحب الجزائر باعتماد الجمعية العامة القرار ٣٢/٦٨، ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، وتدعو إلى التنفيذ الفعال لأحكام القرار، ولا سيما لبدء المفاوضات بغية الإبرام السريع لاتفاقية شاملة بشأن نزع الأسلحة النووي تحظر حيازة هذه الأسلحة واستحداثها وانتاجها والحصول عليها وتجاربها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها.

ووفقا لمعاهدة عدم الانتشار، تؤكد الجزائر مجددا على انه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص الامتثال الكامل لالتزاماتها الخاصة، وهي تشدد على أهمية تطبيق هذه الدول لمبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق الدولي من كل التدابير المتصلة بوفاء هذه الدول بالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح النووي. وتناشد الجزائر جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. كما نود أن نشدد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تمكين المعاهدة من دخول حيز النفاذ، وبالتالي الإسهام في عملية نزع السلاح النووي.

ونظرا لأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة هامة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، فان بدء نفاذ معاهدة بيليندابا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يمثل إسهاما هاما في ذلك الصدد. وينبغي حذو حذوها وحذو المناطق الخالية من الأسلحة النووية الأخرى القائمة في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تود الجزائر أن تسجل خيبة أملها البالغ من كون مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في عام ٢٠١٢، لم يعقد بعد. ونناشد الأمين العام والمقدمين الثلاثة لقرار عام ١٩٩٥ عقد المؤتمر بدون المزيد من التأخير، ونشدد على مدى أهمية مشاركة جميع الدول في الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتخذ بتوافق الآراء للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، أيدت الجزائر القرار الذي بموجبه اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة. ونرى أن اعتماد المعاهدة سيؤدي بدون شك إلى تعزيز الهيكل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، لا سيما منطقة الساحل، باعتباره مصدرا لإمداد الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنطقة. ووفد بلدي، الذي يشعر ببالغ اللقلق حيال هذا الاتجار غير المشروع، يؤكد مجددا على أهمية التنفيذ التام والمتوازن والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتنفيذ الصك الدولي

للتعقب. ومن الواضح أن التعاون الدولي والمساعدة أمران أساسيان في هذا المجال.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، تود الجزائر أن تؤكد على انه في الجهود الرامية إلى الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين، ينبغي أن تتخذ تلك التدابير بما يتفق اتفاقا كاملا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حق جميع الشعوب في تقرير المصير، مع أخذ الحالات الخاصة للشعوب الخاضعة للاستعمار أو أي شكل آخر من أشكال الهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الاجنبي بعين الاعتبار، والاعتراف بحق الشعوب في اتخاذ إجراءات مشروعة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، من أجل استيفاء حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل بان تبدي جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسة اللازمة لتمكين هيئة نزع السلاح من التوصل إلى اختتام ناجح لدورتها للثلاث سنوات.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الاسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتهنئتكم على انتخابكم، سيدي. ويثق وفد بلدي ثقة تامة بقيادتكم المحنكة وقدرتكم على توجيه أعمال هيئة نزع السلاح بشكل ناجح. وأود أن اؤكد لكم على تعاون وفد بلدي الكامل طوال هذه الدورة الهامة، وهي آخر جلسة للهيئة في دورة الثلاث سنوات الحالية. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وان أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على بيانه.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الدائم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إننا نجتمع هذه العام في أعقاب الزخم الناجم من اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي وهو الأول في تاريخ الجمعية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر (A/68/PV.11). وأظهر الدعم القوي لنزع السلاح النووي الذي أعربت عنه في الاجتماعات المجموعات السياسية والجغرافية السياسية والقادة الوطنيون والمجتمع المدني مدى قوة وترسخ المطالبة بتحقيق نزع السلاح النووي. وأبان هذا الدعم مرة أخرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية لا يزال على رأس أولويات المجتمع الدولي. ومتابعة لذلك الاجتماع، يمثل اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٢/٦٨، الذي يتضمن اقتراحات الثلاث نقاط التي قدمتها حركة عدم الانحياز، خريطة طريق مناسبة لتنشيط وتوجيه جميع الجهود الدولية المتصلة بنزع السلاح النووي.

وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لتحقيق نزع السلاح النووي، وهو التزام طال انتظاره وعنصر أساسي في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما. وتلك الحقيقة تذكرنا بالمسؤولية الهامة لهيئة نزع السلاح و، بطبيعة الحال، بالمهمة الصعبة التي تنتظرنا في إعداد وثيقة شاملة وعملية المنحى تفي بالتوقعات العالية، وثيقة يمكنها، من حيث مضمونها، أن تعتبر فوق مستوى قرارات اللجنة الأولى وأدنى من مستوى معاهدة، تماما كما تقف الهيئة نفسها في مكان ما بين اللجنة الأولى التي تصدر القرارات ومؤتمر نزع السلاح الذي يصدر الصكوك الملزمة قانونا.

وتتحمل اللجنة مسؤولية خاصة عن المضي قدما بنزع السلاح النووي، أولا، لأنها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة للجمعية العامة المعنية بمسائل نزع السلاح، ومن ضمن هذه المسائل يحظى نزع السلاح النووي بأعلى أهمية، وثانيا، لأن اللجنة للأسف لم تعتمد إطلاقا أي مجموعة من المبادئ التوجيهية الملموسة بشأن نزع السلاح النووي، بسبب المواقف غير المرنة لبلدان معينة. وتشكل المهمة التي تنتظرنا تحديا على وجه الخصوص بسبب المسائل المتصلة بتوافر الإرادة السياسية. وبالرغم من أن الأغلبية الكاسحة للدول ما فتئت لأكثر من

سبعة عقود تقريبا تدعو بقوة وباستمرار إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، تواصل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التمسك بموقفها المتسم بعدم المرونة في ذلك الصدد. وظل ذلك التحدي الوحيد الذي يعرقل الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، بما في ذلك في إطار هيئة نزع السلاح. والواقع، إنه لا يمكن تحقيق النجاح بدون التغلب على ذلك التحدي. وفي ذلك السياق، نكرر دعوتنا القوية لتلك الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تحمل مسؤولياتها.

فعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي وتعهداتها التي لا لبس فيها المقطوعة في المؤتمرات الاستعراضية بتحقيق القضاء التام على أسلحتها النووية.

إن عمليات التقليص المحدودة أو الانفرادية في الأسلحة النووية أو مجرد وقف تشغيلها تقصر كثيرا عن اتخاذ الخطوات الفعالة اللازمة للقضاء التام على الأسلحة النووية. كما انها لا تشكل بديلا عنها، إذ أن القضاء التام على جميع الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها دوليا هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وغني عن القول إن هناك مسألة هامة أخرى يلزم معالجتها في هيئة نزع السلاح، وهي تحديدا، أهمية الاستيفاء الكامل لحق البلدان النامية غير القابل للتصرف في تطوير البحوث بشأن الطاقة النووية وانتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق الطبيعي في تطوير الدورات الوطنية للوقود النووي للأغراض السلمية بدون تمييز وفي المشاركة في أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العملية والتقنية للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

واغتناما للفرصة التي تتيحها جلسة اليوم، أود أيضا أن أشير إلى المسؤولية الخاصة للدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط عن تنفيذ ذلك القرار والجزء ذي الصلة لخطة العمل لعام ٢٠١٠، لا سيما عقد مؤتمر لم يحل دون عقده سوى رفض إسرائيل المشاركة فيه. وإيران، باعتبارها البلد الذي اقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤، ستواصل بجدية جهودها لإنشاء المنطقة. والعوائق الوحيدة التي تعترض تحقيق تلك الغاية هي أسلحة اسرائيل النووية ورفضها المستمر للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، يجب حمل إسرائيل على الاشتراك في المؤتمر والتخلي عن حيازتها للأسلحة النووية وعلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بدون أي شرط مسبق أو المزيد من التأخير وباعتبارها دولة طرفا غير حائزة للأسلحة النووية وعلى إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، أود أن أشدد على انه إذا أبدى جميع الممثلين المرونة والتعاون البناء، فإننا سنتمكن من التغلب على التحديات المذكورة آنفا. ولذلك، لنقرر معا حماية مصالحنا الوطنية والإنسانية، أي، بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وإظهار مدى قدرتنا على اغتنام الفرصة الجديدة لإزالة جميع المعوقات. ووفد بلدي، بدوره، على استعداد للتعاون التام مع رئيس الهيئة وجميع الدول الأعضاء في عقد دورة مواضيعية ناجحة هذا العام.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تعلن السنغال تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وللبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأقدم تهاني الحارة لرئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وأؤكد له على دعم بلدي الكامل وتعاونه.

كما أود أن أشكر جزيل الشكر رئيس الهيئة المنتهية ولايته، السفير كريستوفر غريما، الممثل الدائم لمالطة، على جميع الجهود الجديرة بالثناء التي اضطلع بها خلال الدورة السابقة بغية إحراز تقدم في أعمال هيئة نزع السلاح.

وبعد ثلاث دورات وحالة الجمود التي لم تقدم خلالها أي توصيات، تبدأ الهيئة هذا العام دورة الثلاث سنوات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ في سياق عالمي لا يزال المجتمع الدولي يواجه فيه عددا كبيرا من التحديات المتصلة بتوفير الأمن. ويمكن لزيادة جهودنا، بالاقتران مع إرادة سياسية قوية، أن تقودنا إلى مواجهة فعالة لتلك الجهود. ومع تشديد بلدي على أهمية عمليات تبادل الآراء التي جرت في العام الماضي، فانه يعرب عن الأمل بان تكون الهيئة في موقف يمكنها هذا العام من اعتماد توصيات ملموسة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالنا.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، التي كان انتشارها عاملا هاما لزعزعة الاستقرار في منطقة الساحل – وذكر صديقي، سفير الجزائر، تلك النقطة من فوره – فإننا نرحب باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٣. والآن، كل ما تبقى إنجازه هو العمل على بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن للعمل على تنفيذها الفعال. ونود أن نهنئ البلدان التي قامت بذلك العمل بالفعل، وأود أن أبلغكم، سيدي، بان السنغال بدأت بالفعل عملية التصديق على المعاهدة المذكورة آنفا.

وفضلا عن ذلك، ساند بلدي عددا من المبادرات الأخرى في مجال نزع السلاح والتزم بالامتثال للقواعد المرعية في هذا المجال. وبناء على ذلك، انضممنا إلى إعلان مؤتمر ويلينغتون، الذي أدى إلى إبرام اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ندعو إلى تعزيز برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبالتوازي، الصك الدولي للتعقب.

وفيما يتعلق بتزع السلاح النووي، فان الأمل الذي بعث من نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠، ومن معاهدة التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، قد خاب للأسف نظرا لنمو الميزانية التي تكرسها الدول لمتابعة برامجها النووية. واستنادا إلى تلك الحقيقة، يؤيد بلدي القضاء التام على الأنشطة النووية للأغراض العسكرية، التي تهدد السلام العالمي وتؤدي إلى تفاقهم التوترات على الصعيدين الوطني والدولي.

وتحقيقا لتلك الغاية يعتقد وفدي أنه لا بد للمسائل التالية من أن تحظى بكامل اهتمام الهيئة خلال هذه الدورة.

أولا، لا بد لنا من أن نؤكد مجددا التزامنا السياسي الشديد بوقف الانتشار النووي.

ثانيا، يجب علينا أن نعمل من أجل عالمية معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ أحكامها ذات الصلة.

ثالثا، يجب علينا أن نتصرف بحزم لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ وتنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وعلاوة على ذلك سيكون من المجدي الأخذ في الحسبان ضرورة التفاوض على صك ملزم قانونا ومن ثم اعتماده، صك يحظر إنتاج المواد الانشطارية ويكفل متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتزع السلاح النووي الذي انعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر A/68/PV.11).

رابعا، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج شفاف وطموح ولا رجعة فيه

لتخفيض ترساناتها، وفي الوقت نفسه توفير الضمانات الأمنية من خلال إبرام صك ملزم قانونا لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

خامسا، ينبغي تعزيز المناطق الحالية من الأسلحة النووية الحالية وإنشاء مناطق جديدة، كما هو منصوص عليه في الاستنتاجات التي خلُص إليها أخر مؤتمر استعراضي لمعاهد عدم الانتشار فيما يتعلق بعقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونأسف لعدم عقد ذلك المؤتمر.

سادسا، وأخيرا، لا بد من إعادة تأكيد حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والنقل الفعّال والمأمون للتكنولوجيا المناسبة للدول التي تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبطبيعة الحال ستكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولة عن الرقابة على جميع الطرائق ذات الصلة.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. إن أوكرانيا تؤكد من جديد أهمية هيئة نزع السلاح، وتكرر استعدادها للعمل معها على نحو بنّاء للوفاء بمهامها.

تحتفل أوكرانيا هذا العام بأهم الأحداث في تاريخها المعاصر، بالذكرى العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتوقيع على مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية لأوكرانيا. أود أن أذكر مرة أخرى أنه بعد أكثر من ٢٣ عاما، أي فورا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ما زالت أوكرانيا تملك أكبر الترسانات النووية في العالم. ويمكن أن يكون هناك إغراء كبير لدولتنا للاحتفاظ بها، غير أننا اخترنا طريقا آخر. وقد تخلّينا عن ترساناتنا النووية. ونعرف أننا فعلنا الشيء الصحيح.

بالنظر إلى البعد العالمي لتلك الخطوات ومع الأخذ في الحسبان الأهمية الحيوية للمشاكل الدائمة في مجال نزع السلاح النووي، وبشكل خاص في ضوء الحالة المتفجرة في شبه الجزيرة الكورية، والعدوان العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم، وزيادة تصعيد الحالة على الحدود الشمالية لبلادنا، نرى أنه لا مندوحة من استرعاء انتباه جميع الدول الأعضاء إلى المثال الفريد الذي أظهرته أوكرانيا في إطار الأمم المتحدة ببقائها ملتزمة بأحكام معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من أن إخفاق الاتحاد الروسي في الوفاء بالتزاماته بموجب مذكرة بودابست. وبذلك نؤكد أن أوكرانيا تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي وأساسا جوهريا لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

في ذلك السياق، نشيد بجهود الدول التي أكدت من جديد ضماناتها بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها، ونثني على دعمها وتمسّكها بتلك الالتزامات من أجل تنفيذها. وما زلنا نعول على تلك الدول لأن أوكرانيا لم توافق قط على الاعتراف بالضم المبيت لجزء من أراضيها من جانب الاتحاد الروسي. وفي ذلك الصدد، ندعو الجميع إلى المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة بشأن قضايا نزع السلاح النووي وتقديم الضمانات الأمنية للدول التي تخلت طواعية عن قدراتها النووية، ومن المزمع عقد ذلك المؤتمر في ٢٨ نيسان/أبريل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال دورة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

الآن وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، أود أن ابدأ بالقول بأن هذه مسألة أكدت أهميتها الأعمال العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. ما زالت أوكرانيا ملتزمة التزاما ثابتا بأهداف تعزيز الأمن للجميع، بما في ذلك من خلال تحديد الأسلحة الفعّال والقابل للتحقق. وعلى هذا

النحو، ترحب أوكرانيا بجميع التدابير المتعلقة بميدان الأسلحة التقليدية، السابقة والحالية والمقبلة. إن بلدي مشارك مسؤول في الأجل الطويل في الآليات الإقليمية والتكاملية لعموم أوروبا وفي بناء الثقة الثنائية المتعلقة بتحديد الأسلحة، من قبيل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأجواء المفتوحة ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة وتدابير الأمن، والاتفاقات الثنائية المنفصلة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن مع البلدان المجاورة: بولندا، وهنغاريا، وسلوفاكيا وبيلاروسيا. في ١٠ آذار/مارس وقعنا اتفاقا مع رومانيا بشأن النظام الثنائي لتدابير بناء الثقة والأمن. وللأسف، رفض الجانب الروسي مقترحاتنا العديدة للدخول في اتفاقات مماثلة مع روسيا بذريعة الشراكة الاستراتيجية بين بلدينا، واليوم نفهم الطابع الصحيح للأسباب الحقيقة لتلك الشراكة.

إن بلدي إذ يتشاطر الاستياء فيما يتعلق بالمأزق الحالي في تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا والذي ظهر من خلال تقصير القيادة الروسية وتباطؤها في تحسين وثيقة فيينا، بادر خلال رئاسته لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٥ إلى مناقشة بشأن الدور الذي يمكن أن يقوم به في تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن في أي هيكل أمني معاصر وفي المستقبل. كان الهدف الرئيسي من مبادرة أوكرانيا ولا يزال مناقشة استراتيجية موجهه نحو المستقبل بشأن تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن من دون المساس بنتيجتها. وبينما لم توفر المناقشات إشارة واضحة فيما يتعلق بالخطوات المقبلة المحددة، أثبتت مبادرة أوكرانيا أنها تعهد في أوانه وحظيت بالدعم بالفعل، بما في ذلك دعم سويسرا، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد اهو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تهنئكم أيها السفير دروبنياك، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة خلال دورتها لعام ٢٠١٤. ونعرب عن دعمنا الكامل لكم سيدي في توجيهكم لعمل هذا المؤتمر إلى الأمام. كما فعل آخرون، نشكر أيضا السفير كريستوفر غريما ممثل مالطة على قيادته المقتدرة أبان ترؤسه الهيئة في عام ٢٠١٣. أود أن أشكر أيضا نائب الأمين العام إلياسون على ملاحظاته المستنيرة التي أحطنا علما بها.

قبل أن أُبدي بضع ملاحظات عن دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح، تود الولايات المتحدة أن تلخص نهجها نحو اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو. إن الولايات المتحدة تعتبر اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤ فرصة أخرى لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز مسؤولياتنا المشتركة للتمسك بها.

إننا إذ نتوجه إلى اللجنة التحضيرية الثالثة قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، ينبغي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، علينا العمل الحفاظ على الزخم الإيجابي للمؤتمر الاستعراضي الناجح لعام ٢٠١٠، واللجان التحضيرية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ والبناء على ذلك الزخم.

ينبغي أن تشدد الأطراف على طبيعة الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار التي يعزز كل منها الآخر، وعلى حقيقة أن جميع الأطراف تستفيد من معاهدة عدم الانتشار، ويمكن أن تسهم في تعزيزها. ونسعى إلى تقوية الإحساس بالهدف المشترك بتركيزنا على الإنجازات والمسؤوليات المشتركة. ستواصل الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها بالمعاهدة، وما زالت ملتزمة بالتنفيذ الكامل لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ونشجع على استعراض متوازن لتنفيذ معاهدة

عدم الانتشار التي تتناول كل ركيزة من الركائز الثلاث، وتقوم على توافق الآراء الذي تحقق في عام ٢٠١٠.

إذ انتقل إلى المواضيع المدرجة في جدول أعمال الهيئة، فإن سياسة الولايات المتحدة تتمثل في تحقيق السلام والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. في هذه السنة الخامسة منذ خطاب الرئيس أوباما براغ بشأن نزع السلاح النووي، نعمل على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف. ونراعي الشواغل المتعلقة ببطء التقدم في نزع السلاح، ولكن، كما قال الرئيس أوباما، فإن الطريق المفضي إلى بلوغ الصفر سوف يتطلب الصبر والمثابرة. ولا يمكن بلوغه إلا من خلال اتخاذ خطوات ملموسة وتدريجية. لن يتحقق نزع السلاح في عملية تفاوض بمفردها أو عن طريق تحديد مواعيد نهائية مصطنعة، كما يوحي البعض، بإبرام اتفاقية ما تتعلق بالأسلحة النووية.

نراعي أيضا الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نؤكد بقوة بالقدر الكافي على أننا بالتحديد وبسبب تفهمنا جيدا للعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية نكرس الوقت والعمل الشاق، والقدر الكبير من الموارد لمسعى استمر لعقود طويلة من أجل تخفيض الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف القضاء عليها.

فيما يتعلق بالخطوات اللاحقة نحو نزع السلاح النووي، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بمتابعة سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبموافقة دولية على البدء بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. تشارك الولايات المتحدة بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين التابع للجمعية العامة المعني بوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي بدأت عمله في ٣١ آذار/مارس بغية توفير زخم لمفاوضات وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

نرحب باستضافة الصين للمؤتمر الخامس للأعضاء الخمسة الدائمين في بيجين الذي انعقد في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل. هذه العملية تشجع على إجراء حوار منتظم بين الدول الخمس، ويمكن أن ترسي الأساس للمفاوضات النووية المتعددة الأطراف في نهاية المطاف. وسوف نعمل على إبقاء المجتمع الدولي على اطلاع على هذا العمل.

أما فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، فنشجع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على إبراز المنفعة الأمنية التي تأتي من التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم حيازتها للأسلحة النووية وقبولها الضمانات الخاصة بجميع الأنشطة النووية السلمية، وفقا للمعاهدة. إن تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي من شأنه أن يساعد عملية عدم الانتشار الفعال في تهيئة الظروف الدولية اللازمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. كذلك يوفر عدم الانتشار إطارا يشجع على القيام بأوسع تعاون ممكن في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصالح البشرية جمعاء. ينبغي التصدي لعدم الامتثال ومساءلة الدول عن انتهاكاتها.

توجد حالات خطيرة من عدم الامتثال تهدد سلامة ضمانات معاهدة عدم الانتشار النووي والوكالة الدولية الطاقة الذرية. ينبغي لجميع الدول أن تصر على عودة إيران وسوريا وكوريا الشمالية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية. إن الجهود التي تبذلها مجموعة ٥ + ١ تعطي إيران فرصة هامة للعمل بصورة سلمية على حسم أكبر التحديات التي تواجه نظام معاهدة عدم الانتشار. وهذا يستحوذ على اهتمامنا الكامل. ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة التشجيع على التنفيذ الكامل لأحكام الضمانات الواردة في المعاهدة. وثمة أولوية رئيسية تستأثر بالدعم العالمي للبروتوكول الإضافي، حيث تتوفر لدى الوكالة أدوات أساسية لتحديد أي حالة محتملة من حالات عدم الامتثال. مع وجود أكثر من ١٢٠

بلدا مؤيدا، أصبح البروتوكول قاعدة متبعة. ينبغي على الدول الأطراف في المعاهدة أيضا تأييد البروتوكول بوصفه معيارا دوليا للتحقق.

نسترعي الانتباه أيضا إلى العمل الهام الجاري القيام به حاليا لمنع المنظمات الإرهابية من الحصول على المواد النووية. ونحرز تقدما كبيرا في التصدي لهذا التهديد من خلال عملية مؤتمر قمة الأمن النووي التي أطلقها الرئيس أوباما في عام ٢٠١٠. خلال فترة ثلاثة مؤتمرات قمة، أنشأنا شبكة عالمية من الخبراء العاملين في مجال الأمن النووي من المستويات الرفيعة في ٥٣ من حكومة ومنظمات دولية متعددة. نشهد اتجاهات إيجابية جدا. ويتضاءل عدد البلدان والمرافق التي لديها يورانيوم وبلوتونيوم على درجة عالية من التخصيب، مما يمثل زيادة الأمن في مواقع التخزين، والمزيد من البلدان على استعداد للتصدي لتهريب المواد النووية، ويسعى المزيد من البلدان إلى التماس المشورة الدولية وزادت قوة الهياكل الأساسية للأمن النووي العالمي. ونشكر هولندا لاستضافتها مؤخرا في لاهاي قمة الأمن النووي في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس.

بالإضافة إلى تحديد الأسلحة، تُعتبر تدابير بناء الثقة عناصر فعالة في مجموعة محدودة من أدوات الحد من التوترات والحيلولة دون زيادة التصعيد في وقت الأزمة. أظهرت الأزمة في أوكرانيا القيمة المستمرة لتنفيذ أنظمة الشفافية وبناء الثقة من قبيل وثيقة فيينا بشأن تدابير بنا الثقة والأمن ومعاهدة الأجواء المفتوحة.

أما الآن فأود أن أتطرق بإيجاز إلى عدة مسائل هامة أخرى. على الرغم من أن إجراءات روسيا في أوكرانيا قوضت إلى حد كبير من الثقة المتبادلة، لا أحد يجب أن ينسى أنه حتى في أحلك أيام الحرب الباردة، وجدت الولايات المتحدة وروسيا أن من مصلحتهما المشتركة العمل معا من أجل تقليص التهديد النووي. وسنسعى في الوقت المناسب إلى إجراء مناقشات بشأن تخفيضات إضافية عن طريق التفاوض مع روسيا لبحث جميع فئات الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، عندما تكون الظروف مؤاتية لاتخاذ مزيد من الخطوات.

وفيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، تتمسك الولايات المتحدة بالتزامها بالعمل مع غيرها من الجهات المنظمة والميسرة للمؤتمر ومع دول المنطقة من أجل عقد مؤتمر لمناقشة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. نواصل الجهود الرامية إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر تشارك فيه جميع الدول في المنطقة واتخاذ خطوة أولى نحو مناقشة هذا الهدف المنشود منذ وقت طويل.

أن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستخدام الراسخ والمستدام والسلمي للفضاء الخارجي وبحمايته لدعم المصالح الحيوية لجميع الأمم. وفي هذا الصدد، إلى جانب روسيا والصين، سرنا نحن مقدمو القرار ٥٠/٦٨ الذي يشير إلى التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189)، وهو قرار تم التوصل إليه بتوافق الآراء ويقدم إلى هيئة نزع السلاح للنظر فيه. من الجدير بالذكر أن توصيات الفريق بشأن الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي موضوع مثالي للنظر فيه بتعمق في دورة موضوعية مقبلة للجنة. وبصورة محددة تعتقد الولايات المتحدة بأنه ينبغي للجنة أن تنشئ فريقا عاملاً معنيا بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي كجزء من جدول أعمالها لدورة الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

أخيراً، من المقرر أن تختتم الهيئة هذا العام فترة الثلاث سنوات التي تنظر خلالها في الفريق العامل الأول في نزع السلاح النووي وانتشار الأسلحة النووية، وتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية في الفريق العامل الثاني. إن رئيسي الفريقين العاملين، ممثل المملكة العربية السعودية وممثل النرويج

لم يدخرا جهدا في سعيهما إلى التوصل إلى حل وسط بشأن هذه المسائل الهامة، ونشكرهما على جهودهما المخلصة.

خلال الدورتين السنويتين الماضيتين من المناسب القول أن الهيئة على أضعف الإيمان قد حققت جزءا من ولايتها – أي القيام بعملية التداول. لقد تم إمعان النظر في كم هائل من المعلومات المتعلقة بالمسائل المثيرة للجدل في معظم الأحيان. ولكن إذا كانت الهيئة تتحين الفرصة للوفاء بمسؤولياتها كاملة بتقديم توصيات بتوافق الآراء إلى الجمعية العامة، فقد حان الوقت العمل، وعليها أن تقرر ذلك هذا العام. كما قال العديد من الوفود مرارا، فحتى أي توافق متواضع في الآراء بشأن المواضيع التقليدية والنووية المعروضة علينا سيكون أفضل من عدم تحقيق أي نتائج على الإطلاق. وترى الولايات المتحدة أن هذا هدف واقعي ينبغي للهيئة أن تسعى إلى تحقيقه في الأسابيع المقبلة القصيرة. وستبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لإنعاش هذه الهيئة. ونتعهد بممارسة الإرادة السياسية للتوصل إلى هدفنا، إذ نبقي في الأذهان على الدوام أنه لا يمكن تحقيق أي نتائج إلا بتوفر الإرادة السياسية وممارستها بنية ونهج سليمين بصورة تبادلية وعلى نحو ثنائي الاتجاه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.